

قرار رقم (٩٩) لسنة ٢٠٢٢

بتاريخ ١٥ / ١١ / ٢٠٢٢

بشأن اعتماد تعديل لائحة النظام الأساسي

لصندوق التأمين الخاص لضباط الإدارة العامة لاتصالات الشرطة بوزارة الداخلية

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولانحته التنفيذية وتعديلاتها.
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولانحته التنفيذية وتعديلاتها.
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.
وعلى قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٢٨٢) لسنة ٢٠٠٩ بتسجيل صندوق التأمين الخاص لضباط الإدارة العامة لاتصالات الشرطة بوزارة الداخلية برقم (٨٢٥).
وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها.
وعلى قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقمي (٣، ٤) لسنة ٢٠٢١ بشأن إعادة تنظيم ضوابط القيد واستمرار القيد والشطب في سجل مراقبي الحسابات لدى الهيئة وقواعد وضوابط حوكمة صناديق التأمين الخاصة.
وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية للصندوق المنعقدة في ٢٠٢٢/٥/١٤ بالموافقة على تعديل المادة (٤/هـ) ابتداءً من ٢٠٢٢/١/١.
وعلى مذكرة الإدارة المركزية للإشراف والرقابة على صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة ٢٠٢٢/١١/١٣.

قرر

- مادة (١) : يلغى قرار الهيئة رقم (١٥٤٢) لسنة ٢٠٢٢ .
- مادة (٢) : يستبدل بنصوص المادة (٤/هـ) من الباب الثاني (شروط العضوية والاشتراكات) والمادة (٢٤) من الباب الخامس (السجلات والحسابات السنوية) والمادة (٣١) من الباب السادس (الجمعية العمومية) والمادة (٩/٣٦) من الباب السابع (مجلس الإدارة) النصوص التالية:
الباب الثاني : (شروط العضوية والاشتراكات)
مادة (٤) : شروط العضوية : يشترط في العضو ما يلي:
هـ الحد الأقصى لعدد حالات العضوية الجديدة بواقع خمسة عشر حالة سنوياً .
الباب الخامس : (السجلات والحسابات السنوية)
مادة (٢٤) :
يمسك الصندوق السجلات الآتية :
(١) سجل العضوية.
(٢) سجل محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية.
(٣) سجل الأموال المملوكة للصندوق ومقيد به استثمارات الصندوق بالتفاصيل والتغيرات التي تطرأ عليها.
(٤) سجل الإيرادات.
(٥) سجل اشتراكات الأعضاء.
(٦) سجل مطالبات الأعضاء والتعويضات والمزايا.





رئيس الهيئة

(٧) سجل المصروفات ويجب أن تدون به البيانات الخاصة بها تفصيلياً.
(٨) سجل قروض الأعضاء.
(٩) سجل شكاوى الأعضاء.
(١٠) سجل الدعاوى القضائية المتداولة.
ويجوز تطوير نظام السجلات باستخدام نظام الحاسب الآلي بما يتوافق مع القواعد والمعايير الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة، على أن تعتمد جميع سجلات الصندوق من قبل الهيئة قبل استخدامها.
ويقوم الصندوق بالاحتفاظ في مركز إدارته بالسجلات والوثائق والمكاتبات الخاصة به للمدة القانونية الواجب عليه الاحتفاظ بها طبقاً لطبيعة كل مستند.
الباب السادس : (الجمعية العمومية)

مادة (٣١) :

مع عدم الإخلال بأحكام قراري الهيئة رقمي (٣، ٤) لسنة ٢٠٢١ تُعين الجمعية العمومية للصندوق مراقب لحسابات الصندوق وتحدد أتعابه ويجب أن يكون مراقب الحسابات من المقيدين بسجل مراقبي الحسابات بالهيئة بشرط أن يكون مستقلاً عن الصندوق وعن أعضاء مجلس إدارته وألا يكون عضواً من ذوي الخبرة في مجلس إدارته.
وبمراعاة حكم الفقرة السابقة لا يجوز أن يجدد لمراقب حسابات الصندوق لأكثر من ٦ سنوات متصلة، على أن يراعى عند تغييره بعد ذلك بمراقب حسابات آخر مستقل لا تربطه شراكة مهنية بمراقب الحسابات الذي تم تغييره، ولا يجوز أن يعاد تعيينه إلا بعد مرور ثلاث سنوات مالية من انتهاء الست سنوات السابق الإشارة إليها.

الباب السابع : (مجلس الإدارة)

مادة (٣٦) :

يختص مجلس إدارة الصندوق بوضع سياسات الصندوق ومتابعة شؤونه وحسن إدارته وله في سبيل ذلك على الأخص ما يلي :
(٩) ترشيح مراقبي حسابات الصندوق على الجمعية العمومية من بين المقيدين بسجل مراقبي الحسابات بالهيئة.

مادة (٣) : تسرى التعديلات المشار إليها ابتداءً من ٢٠٢١/٢/١٤ فيما عدا المادة (٤/هـ) فتسري ابتداءً من التاريخ الذي قرره الجمعية العمومية للصندوق باجتماعها السالف الإشارة إليه.

مادة (٤) : على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار.

رئيس مجلس إدارة
الهيئة العامة للرقابة المالية

محمد فريد صالح



مي شرف/ضباط اتصالات الشرطة